كلمة ونص

أمنيات في رحاب العام الجديد

محمد أحمد خبازي

كأيٍّ سوري يعشقُ هذا البلد العظيم والجميل، أتمنى اليوم قبل الغد أن يدحر الإرهابيون المحليون والوافدون من كل شبر حلّوا فيه ونشروا ظلامهم عليه، ليعود الأمن والأمان إلى كل مكان فُقدا فيه، ولتعود سورية كما كانت قبل فورة الربيع الهمجي، عنواناً عريضاً للحب والجمال والازدهار، تنتشر في ربوعها مواسم الضياء، وتزهر في حناياها نجوم العز والنماء، وتسطعُ في رحابها قرنفلات الموسيقا وأغنيات العشق وعيون الصبايا التي تتألق بالحب.

وأتمنى في رحاب هذه السنة الجديدة ألا نسمع من بعض الوزراء خطباً طنانة رنانة تتغنى بالمواطن والسعي لخدمته وتحقيق سعادته، وهم يعرفون قبل غيرهم أنهم غير قادرين على خدمته ولا حتى المساهمة برسم ابتسامة ولو شاحبة على شفتيه القاحلتين، اللتين يسهمان في الغلاء الفاحش وضيق ذات اليد، والاستغناء عن أهم المستلزمات الغذائية الأساسية، وخصوصاً «الزفر» أقصد اللحوم بكل أشكالها وأنواعها وطعمها!!. وأتمنى أن تفي الحكومة بوعودها لذوي الشهداء وجرحى الجيش، وأن توفر مازوت التدفئة للمواطن، فحتى اليوم لم يحصل على الـ١٠٠ لتر آلاف المواطنين الذين يرتجفون من البرد.

وأن تخلصنا من التقنين الكهربائي الطويل الطويل، وإذا كان لابد منه – فنحن «حبابين» ونقدر ظروفها– فلتعدل فيما بيننا بتوزيع الكهرباء كل ٤٥ دقيقة مقابل ٦ ساعات قطع!!.

ولن أتمنى شيئاً في معزوفة تحسين وضعنا المعيشي، فأنا كأشقائي السوريين أعرف أن تحليقاً في الأسعار وامتصاصاً للتحسين، وراء كل إجراء في هذا الاتجاه، يقضي بشكل جهنمي على الإجراء والتحسين ويزيد في طين واقعنا الأليم بلّةً!!.

كل عام وأنتم بخير، أيها السوريون الجميلون– أشقائي في المعاناة والفرح– الذين لا يدانيكم شعبٌ في أرجاء المعمورة كلها، بما تتصفون به وتتحلون به، عشتم وعاشت سورية.

١٥٤ سارق كهرباء في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

لا تزال قضية الاستجرار غير المشروع للطاقة الكهربائية الشغل الشاغل للعاملين في القطاع الكهربائي لما يخلفه الاستجرار غير القانوني من ضغط على الشبكة وانخفاض التيار الكهربائي في ظل ساعات التقنين القاسية التي تشهدها السويداء حيث أكد المهندس نضال نوفل المدير العام لشركة كهرباء السويداء أنه وبعد القيام بجولات عديدة في المدينة وريفها والمنطقة الصناعية جرى تنظيم عدد من الضبوط بحق المستجرين للتيار الكهربائي بطرق غير مشروعة وصلت إلى أكثر من ١٥٤ ضبطاً وتقدر قيمة الاستجرار غير المشروع بنحو ٦١٤ ألف كيلو واط ساعي تقدر قيمتها بـ١٤ مليوناً.

أما ما يتعلق بالانقطاعات المتكررة للكهرباء أثناء التغذية الكهربائية أوضح نوفل أنها مرتبطة بمشاكل خارج شبكة المحافظة جراء انخفاض عمليات التوليد للكهرباء الناجمة عن نقص الوقود مضيفاً إن هذا الانخفاض بالتوليد مع زيادة كميات الطاقة المستهلكة يؤدي لانخفاض التردد الكهربائي عن الحدود المسموح بها وبالتالي فصل الحمايات الترددية المركبة ضمن محطة تحويل الكوم الرئيسة بالمحافظة لافتا إلى أن كميات الطاقة المخصصة حالياً للمحافظة ٥٠ ميغا وهي أقل من ثلث احتياجها الفعلي خلال هذه الفترة من السنة والذي يتراوح بين ١٨٠ و٢٠٠ ميغا.

وأشار نوفل إلى الجهود التي قامت بها الشركة منذ بداية العام وحتى تاريخه حيث جرى تجهيز مراكز تحويل عامة عدد ٩٠ ومراكز تحويل خاصة عدد ٤٩ كما جرى مد كابلات توتر متوسط أرضي ٢٠ كيلو فولط بطول ٢,٥ كم إضافة إلى شبكات توتر متوسط هوائي ٢٠ كيلو بطول ٣٣ كم واستبدال شبكات توتر متوسط هوائي بطول ٣ كم ومد شبكات توتر منخفض هوائي بطول ٢٥ كم كما جرى استبدال محولات كهربائية باستطاعات مختلفة.

و أوضح نوفل أنه جرى تزويد المشتركين بعدادات أحادية عدد ٦ آلاف إضافة إلى ١١٠ عدادات ثلاثية كما جرى استبدال ٢٦٥٠ عداداً معطلاً منذ بداية العام.

هذا وبلغت القيمة الإجمالية للأضرار نتيجة الأعمال التخريبية التي تعرضت لها كهرباء المحافظة ٨٢ مليون ل.س جراء سرقة المحولات وتخريب محولات أخرى إضافة إلى أعمال الإصلاح التي تضمنت تبديل الأبراج والأعمدة وإعادتها للخدمة وإصلاح الثقوب في هياكل المحولات.

توقيف رئيس مجلس مدينة بانياس ونائبه ومدير الشؤون الفنية ورئيس قسم الرخص

مخالفات عديدة واتهامات برشا وتواطؤ وتسويف

طرطوس- الوطن

أوقفت النيابة العامة في كل من بانياس وطرطوس بالتعاون مع مديرية منطقة بانياس وفرع الأمن الجنائي بطرطوس والمحافظة كلا من رئيس مجلس مدينة بانياس ونائبه ومدير الشؤون الفنية ورئيس قسم الإفراز والتسويات والتحسين في المدينة.. وعلمت «الوطن» من مصادر موثوقة أن هذا التوقيف جاء بناء على شكوى أو دعوى تقدم بها أحد المواطنين (ع–أ) اتهم فيها المذكورين بتقاضي مبالغ مالية كبيرة منه بحجة أنها رسوم ترخيص أشغال عامة ليتبين له فيما بعد أنها لم تدخل إلى صندوق البلدية.. كما تم التوقيف على خلفية المخالفات العديدة التي أقامها البعض على شارع الرغدان بتواطؤ من القائمين على مجلس المدينة.. وكذلك تنفيذا لتوجيهات وزير الإدارة المحلية والبيئة ومحافظ طرطوس الواردة في الكتب الموجهة لرئيس مجلس المدينة والجهات المعنية في الفترة الأخيرة والقاضية بإزالة المخالفات تنفيذاً للقانون تحت طائلة المساءلة والعقوبة... كما علمت «الوطن» أن التحقيقات التي أجراها فرع الأمن الجنائي توصلت إلى تحميل الموقوفين مسؤولية إقامة المخالفات خلافاً للقانون.

وذكرت بعض المصادر الموثوقة في مجلس المدينة لنا أن رئيس مجلس المدينة قام بتضليل الجهات الوصائية بمساعدة أعوانه في البلدية من خلال مراسلاته إلى المحافظة مشيرين في هذا المجال إلى الكتاب رقم ٣٢٥٣/ ص تاريخ ٢٠١٦/١٢/١٤ وذلك بهدف تغطية تقصيرهم ومخالفاتهم للقانون ورعايتهم لمخالفات شارع الرغدان حيث ورد في الكتاب بعض المخالفات لكن بتوصيف غير واقعي لها فمخالفة (ن–ع) مخالفة من طابقين من البلوك والحديد والاسمنت ولم يتم ذكر مساحتها... وهكذا مخالفة(أ– س).. أما مخالفة(ع– أ)فقد ذكرها الكتاب أنها على مستوى الرصيف في حين هي من طابقين بمساحة طابقيه لا تقل عن ٢٥٠ م٢ للطابق الواحد وجدران وسقوف وأعمدة من الإسمنت المسلح وترتفع عن مستوى الرصيف لطابق كامل وكانت هناك عملية استكمال لتصبح المخالفة ٣ طوابق على الأملاك العامة.

وأكدت المصادر نفسها أن عملية الهدم التي حصلت منذ عدة أيام لم تتم بإجراء من القائمين على المجلس تطبيقاً للقانون بل جاءت بعد مدة من المماطلة والتسويف وبعد ضغوط كبيره وبعد النشر في وسائل الإعلام الوطنية أي لم يكن هناك رغبة بإزالتها من قبلهم إنما فرضت من الجهات الأعلى وبعد عدة كتب من وزير الإدارة المحلية.

مع الإشارة إلى أن عملية الهدم لم تتم بشكل كامل فمخالفة (ن–ع) تم هدم جزء منها من الطابق الثاني وبقي الطابق الأرضي كما هو وقابل للاستخدام.. وكذلك مخالفة (أ–س).

ولم يتم ترحيل الأنقاض الناتجة عن الهدم على حساب المخالفين ولا على نفقة البلدية وبقيت لتشكل تشويها للشارع من جهة وقد ينتج عنها أضرار بالناس والجوار جراء انهيارات قد تحدث من جهة ثانية.

كما لم يتم إجراء أي ضبوط بحق المخالفين منذ بداية مخالفاتهم حتى تاريخه وهذا مخالف للمرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢ المتعلق بالمخالفات أي إنه يوجد تجاوز للقانون من الجهة المختصة بالبلدية لجهة التستر على إشادة مخالفات ورعاية إشادتها ومحاولة تغطية المخالفين!

وتتابع تلك المصادر من داخل مجلس المدينة قائلة إن استمرار المخالفات تلك وعدم معالجتها في حينه يؤكد أن المخالفين ارتكبوا مخالفاتهم برعاية متنفذين في البلدية وعلاقات معهم تلفها الشبهات والمنافع المتبادلة وهذا يستوجب تطبيق المرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢ بإزالة تلك المخالفات وإحالة المخالفين بمن فيهم (الشاكون) والمتسترون عليهم والمقصرون في إزالة تلك المخالفات ومعالجتها إلى القضاء وتحميلهم تكاليف الهدم والغرامات القانونية وتنفيذ القانون بحقهم.

علماً أن إشغالات شارع الرغدان أقيمت على أملاك عامه صفتها التنظيمية شارع مستملك ولكنه غير منفذ. وتم تأجير بعض الأشخاص برخص إشغال أملاك عامة من المكتب التنفيذي لمجلس مدينة بانياس مساحتها نحو ٥٠ م حسب القرارات المتخذة في حينها. ورخص الإشغال هي رخص مؤقتة يجب ألا تبنى بمواد ثابتة ولها مده زمنية محددة وتزال بقرار مكتب تنفيذي وفق القانون المالي ١ لعام ١٩٩٤.

لكن تم تجاوز المساحة المرخصة برخصة إشغال من جهة وتم البناء لبعض الإشغالات بمواد ثابتة من الإسمنت المسلح ومنها بطابقين.

والجهة المختصة بالبلدية لم تقم بأي إجراء لضبط التجاوزات والمخالفات في حينه لذلك.

استمرت المخالفات واتخذت مناخ جديدة بشكاوى المواطنين وتمّ نشرها في الإعلام وهناك كتب من بعض أعضاء المجلس عن هذه المخالفات...

وبناء على ما تقدم.

تم توجيه كتب من الوزير لرئاسة مجلس المدينة لتطبيق القوانين والأنظمة وأيضاً كتب من المحافظ وخاصة بعد كثرة الحديث عن تلك المخالفات.

كما تم إلغاء الرخص بقرار المكتب التنفيذي رقم ٩٨٠ تاريخ ٢٠١٦/١٠/١١والطلب من الدائرة الفنية بإنذار أصحاب العلاقة وإفراغ الإشغالات وإزالة المخالفات وتحميل المعنيين في البلدية كل المسؤولية عن هذه المخالفات والعمل على إزالتها بعد انقضاء مهلة الإنذار...

وقد صدر القرار بعد كتاب المحافظ رقم ٢٢٢٩/ ص /١١/١٠ تاريخ ٢٠١٦/٩/٢٠المتضمن معالجة المخالفات القائمة على شارع الرغدان وفق القوانين النافذة.

كما وجه وزير الإدارة المحلية كتابا يحمل الرقم ٣٥٢٩/ص/ق/هـ تاريخ ٢٠١٦/١٠/٣ إلى محافظة طرطوس لمعالجة المخالفات وفق القوانين وإحالة الموضوع إلى التفتيش.

وقبل ذلك كان بعض أعضاء المكتب التنفيذي تقدموا بالكتاب رقم ٢١٧٧/ وتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٦ إلى رئيس المجلس يوضحون فيه أن هناك إشغالات مخالفة للقوانين ويطلبون التقيد بالمواد غير الثابتة والمساحة المحددة في رخصة الإشغال.

نشير إلى أن المواطنين والمتابعين وعدداً من أعضاء مجلس المدينة كانوا يتمنون لو أن المساءلة والمحاسبة والتوقيف تمّ بناء على تقارير إدارية ورقابية وتفتيشية علماً أن المخالفات الحاصلة كثيرة ومعظم الجهات تعلم بها وقصّرت في المعالجة المطلوبة وكان عليها عدم انتظار تقديم شكوى أو أكثر حتى تبادر لتطبيق القانون.

سهرة رأس السنة

النفقات كثيرة... والأماني أكثر

طرطوس- محمد حسين

قد لا تبدو فكرة قضاء رأس السنة في الأماكن العامة ممكنة بالنسبة لشريحة واسعة من المواطنين فالأسعار تبدأ بعشرة آلاف ليرة للشخص الواحد ولا أحد يعرف أين تنتهي في حال وجود «مطرب» عليه القيمة، كما يقولون وهذا ما لا طاقة لأحد عليه سوى القلة القليلة ممن يملكون ثروات في جيوبهم وأرصدتهم البنكية.. وهذا لا ينطبق على الطراطسة فقط بل ينسحب على معظم السوريين في مختلف المحافظات وبعيداً عن حجم الآلام والأوجاع المستوطنة في قلوبنا منذ بداية الأزمة إلا أن الرغبة في اختراع الفرح والحب تبقى القاسم المشترك لشريحة واسعة من أهلنا ولذلك فإن الخيار السليم هو قضاء رأس السنة في المنزل مع الأهل والعائلة ولو كان بما هو متوافر في الجيوب أو ما تبقى من الراتب (المسكين) لبث روح التفاؤل والنوم على الأمنيات الجميلة بغد أجمل وسنة قادمة أقل قساوة ودموية!!

ولكن السؤال المهم ما كلفة السهرة في المنزل وهل بإمكان رب العائلة ومع متطلباتها..

بالطبع السمك خارج الاهتمامات فالكيلو الواحد بأرخص أنواعه يبدأ بـ(١٥٠٠) ليرة للغبص أما الأنواع الأخرى كالفريدي واللقس فتصل إلى ما بعد عشرين ألفاً للكيلو الواحد.

أما هواة اللحوم الحمراء فعليهم التفكير جيداً فالكيلو الواحد لا يقل عن ٤٠٠٠ ليرة ناهيك عن الكلف الأخرى الملحقة بوجبة شواء لذيذة لذلك فالفروج قد يكون الأنسب في فئة اللحوم فأسعاره لا تزيد على ١٧٠٠ ليرة للكيلو الواحد.

وفي المتممات لا بد من الحديث عن الخضراوات وهنا أيضاً تتكرر القصة فضمة البقدونس تتجاوز المئة وكذلك الخسة الواحدة فقد تصل إلى مئتي ليرة وكيلو البندورة يتجاوز ٢٥٠ ليرة والخيار يصل إلى ٤٠٠ ليرة..!!

أما الفواكه فقد تبدو القصة مختلفة قليلاً مع انخفاض أسعار الموز إلى حدود ٤٠٠ ليرة وربما أقل والتفاح بـ٤٠٠ ليرة أيضاً.

أخيراً وبحسبة بسيطة قد تبدو كلفة السهرة المنزلية لا تقل عن ٣٠٠٠ آلاف ليرة للشخص الواحد وفي حال كانت العائلة أكثر من أربعة أشخاص فستصل بالتأكيد إلى حدود الخمسة عشر ألفاً وكل ذلك لقضاء سويعات قليلة تمر خلالها هذه المناسبة وتزجية الوقت بالأماني الجميلة على السنة القادمة تكون أجمل كما نحب ونشتهي، أما قضاء ما تبقى من الشهر فما علينا سوى شد الأحزمة أكثر مما هي مشدودة فلا خيار أمامنا سوى ذلك إلا النوم قبيل منتصف الليل والسهر مع الأحلام الوردية علّ الكوابيس تكون نائمة!!

صبح لـ«الوطن»: ١٣٠ ألف طالب في جامعة البعث في النظامي والمفتوح

فادي بك الشريف

بين رئيس جامعة البعث الدكتور أحمد مفيد صبح في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه من المقرر إصدار نتائج مفاضلة الدراسات العليا خلال يومين على أقصى تقدير، حيث تتضمن ماجستيرات التأهيل والتخصص والماجستيرات الأكاديمية ودبلوم التأهيل التربوي، مشيراً إلى أن عدد المتقدمين للمفاضلة تجاوز ٣ آلاف طالب وطالبة وانتهى التسجيل الخميس الماضي.

وأوضح رئيس جامعة البعث أنه يتم استكمال كل التجهيزات للبدء بالعملية الامتحانية للفصل الدراسي الأول، ذاكراً أن هناك متابعة لتأمين كل المستلزمات لسير العملية الامتحانية بالشكل المطلوب من دون أي إشكاليات أو معوقات لافتاً في سياقه إلى أن عدد الطلاب في التعليميين العام والمفتوح يقدر بـ١٣٠ ألف طالب وطالبة كما يوجد ٧٥٠ أستاذاً جامعياً في البعث، و٢٥٠٠ طالب دراسات عليا.

واعتبر صبح أن أهم المشاريع التي تم العمل عليها والمأمول أن تبصر النور خلال ٢٠١٧ هي مشفى جامعي في حمص وذلك بعد استكمال أعمال التأهيل والتجهيز بشكل كامل.

هذا ويستفيد من المشفى الطلاب والمدرسون والمواطنون بشكل مجاني بأقسامه المختلفة في عيادات وأقسام معالجة، حيث يتألف من كتلتي بناء الأولى في كلية الطب البشري والثانية في إحدى وحدات السكن الجامعي.

كما أكد رئيس الجامعة أنه سيتم افتتاح عدة مراكز متخصصة تابعة للجامعة وأهمها مركز للأطراف الصناعية وهو ضمن خطة العام القادم.

٤٦٤٠ بوابة إنترنت في درعا

درعا- الوطن

تتألف منظومة الاتصالات بمحافظة درعا من ٤٨ مركزاً هاتفياً إضافة إلى محطات للخدمات الحديثة ولاسيما ٢٥ وحدة نفاذ ضوئية و٦ محطات للهواتف اللاسلكية، وحسب المهندس أحمد الحريري مدير فرع الاتصالات في درعا فإنه بسبب الأحداث الجارية خرج عدد كبير من المراكز من الخدمة ولم يتبق عاملاً حالياً سوى ١١ مركزاً هاتفياً و٤ وحدات نفاذ ضوئية و٣ محطات هاتف لاسلكي بسعة نحو ٢٥٠٠ خط وهي قابلة للزيادة إذا اقتضت الحاجة، وبشكل عام يبلغ عدد الخطوط الموضوعة بالخدمة ٤٨٢٢٩ خطاً ركب منها خلال العام الفائت ٢٥٦٦ خطاً وتوجد خدمة الإنترنت في مدن وقرى درعا والصنمين وازرع وبصير وقيطة حيث يبلغ عدد البوابات الكلي في المحافظة ٩٨٠٠ بوابة منها ٤٦٤٠ ركبت خلال العام الفائت، الذي جرى خلاله أيضاً تركيب تجهيزات للربط الضوئي من أجل زيادة سعات الربط بين المراكز وكذلك مع دمشق حيث تم التركيب كمرحلة أولى في درعا المحطة والصنمين وذلك تمهيداً وتجهيزاً لتركيب حصة درعا من بوابات الإنترنت الجديدة في أغلب المراكز الهاتفية الداخلة ضمن الخدمة، حيث تم لهذه الغاية من الشركة السورية للاتصالات التعاقد مع إحدى الشركات الصينية فيما يسمى مشروع الـ٣٠٠ ألف بوابة، وكذلك تم وضع محطة الهاتف اللاسلكي بمدينة درعا بالخدمة وتمت المباشرة بتزويد هذه الخدمة للدوائر الحكومية وكذلك تم تعزيز شبكة الربط لتلافي حالات انقطاع الاتصالات الخارجية، حيث تم تأمين ربط كل من ازرع والصنمين إضافة لدرعا مع مقسم النداء بدمشق، وكذلك تجري عمليات ترميم الشبكات الهاتفية الأرضية بالمراكز، الأمر الذي حسن واقع الشبكة في درعا المحطة والصنمين وخبب وازرع وسمح بتركيب خطوط جديدة للمواطنين وتلبية طلبات نقل خطوط لمشتركين بسبب انتقال أماكن سكنهم، ويتم العمل حالياً على تخديم بعض القرى التي بحاجة إلى خدمات الاتصالات مثل بلدة قرفا ومنكت الحطب وبير السبيل ودير البخت وموثبين، كما تم تركيب كروت مشتركين إنترنت وتوزيع بواباتها على طالبيها وذلك في مركز درعا المحطة ومركز ازرع، وجرى إصلاح كبل رئيسي بمدينة درعا يغذي حي المطار الذي تعطل نتيجة تسرب مياه صرف صحي إلى غرف التفتيش والكبل سعة ١٨٠٠ خط وتم كذلك جلب كروت بوابات انترنت من دمشق وتم تركيبها بمركز الصنمين من أجل توزيعها، وتم إجراء عمليات صيانة لجميع المراكز الهاتفية والتجهيزات وكذلك العمل بإصلاح الكبل ١٣ بمنطقة السوق القديم والذي يغذي جزءاً من منطقة الضاحية، ويجري حالياً تنفيذ الأعمال المدنية اللازمة لتركيب تجهيزات العقد الجديد من بوابات الإنترنت التي ستورد خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧.